المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

التنسيق الإقليمي المصري - التركي يمهد لتعاون أوسع في ملفات المنطقة

AFPD
Africa Forum for Peace and Defense
منتدى أفريقيا للسلم والدفاع

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية
منتدي أفريقيا للسلم والدفاع

www.lcsms.info
lcsms.info

ابعاد الموقف
02 سبتمبر 2025

منتدي افريقيا للسلم والدفاع هو احد الوحدات البحثية التابعة للمركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية يهدف الي بحث ودراسة القضايا المتعلقة بمناطق القرن الافريقي وجنوب الصحراء لما لهما من التأثير المباشر علي المجال الحيوي للدولة الليبية ويعمل المنتدي في اطار البحث العلمي والدراسات والابحاث والتحليلات الامنية والعسكرية وفقا للرؤية الشاملة لمفهوم الامن القومي الاقليمي والدولي في هذه المناطق الحيوية للقارة الافريقية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

منتدى افريقيا للسلم والدفاع

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

التنسيق الإقليمي المصري - التركي..

يمهد لتعاون أوسع في ملفات المنطقة

ابعـــاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

02 سبتمبر 2025

فهرس المحتويات

مقدمة 5
أولاً: ملفات التعاون الاستراتيجي بين مصر وتركيا 5
1.غاز شرق البحر الأبيض المتوسط 5
2.إدارة أزمة الملف الليبي 6
3.منطقة القرن الإفريقي 7
4.الملف السوري 9
5.الحرب على قطاع غزة 10
الخلاصة 10

مقدمة

شهدت العلاقات المصرية-التركية خلال العقد الأخير تقلبات حادة، نتيجة خلافات حول عدة ملفات كان من اهمها تواجد لأفراد من جماعة الإخوان المسلمين على أراضي الاخيرة، والانقلاب العسكري في 2013، والأزمة الليبية، وصراعات شرق المتوسط. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحوُّلًا واضحاً، تجسّد في تبادل زيارات رفيعة المستوى بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان عام 2024، إضافة إلى نشاط دبلوماسي مكثف على مستوى وزراء الخارجية، مما يعكس رغبة الطرفين في فتح صفحة جديدة بعد سنوات من التوتر.

ويعكس هذا التقارب طبيعة التحديات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأزمة الليبية، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان سوريا وفي حربها الأخيرة مع إيران، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية. فإن هذه الخطوة، تمثل بداية اعتماد نهج براغماتي يركّز على الحوار والتنسيق لإدارة التباينات وتحقيق المصالح مشتركة، في ظل تحولات الإقليم المتسارعة والعمل على تجاوز الخلافات، سعياً نحو تحقيق تكاتف إقليمي يحفظ مصالحهما الاستراتيجية في عدة ملفات.

أولاً: ملفات التعاون الاستراتيجي بين مصر وتركيا

تشكل عودة العلاقات البراغماتية بين مصر وتركيا خطوة محورية، خصوصًا في ظل ما تشهده المنطقة من تقلبات وتطورات متسارعة. وتفتح هذه العودة المجال أمام القاهرة وأنقرة للتعامل مع مجموعة من الملفات الحيوية التي تتيح فرصًا حقيقية لتعزيز التكاتف الإقليمي، انطلاقًا من موقعهما المركزي في معادلات الأمن القومي والدور الإقليمي. ومن أبرز هذه الملفات:

غاز شرق البحر الأبيض المتوسط

تشكل تطورات شرق البحر المتوسط دافعاً رئيسياً لإعادة تركيا النظر في علاقاتها مع مصر، بهدف تأمين حقوقها في استغلال احتياطات الغاز وترسيم حدودها البحرية بشكل قانوني.

فقد حالت الخلافات السابقة دون توقيع اتفاقيات رسمية، وهو ما أعاق تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا. إلى جانب ذلك، لعب شرق البحر المتوسط دورًا مركزيًا في الصراع الاستراتيجي بين القاهرة وأنقرة، حيث سعت مصر لتعزيز تحالفات إقليمية مع اليونان وقبرص في ملف ترسيم الحدود البحرية، بما يعكس سعيها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية، فيما اعتبرت تركيا هذه التحركات تحديًا لحقوقها الإقليمية ومصالحها الاستراتيجية، مما أفضى إلى تشكيل كتلة مناهضة لها، تضمنت مشاريع مثل خط أنابيب " أيست مد " ومنتدى غاز شرق المتوسط.

فالتقارب مع القاهرة يتيح لأنقرة فرصة لعقد اتفاق مشابه لاتفاقها مع حكومة الوفاق الليبية، بما يمنحها غطاءً قانونياً لاستكشاف موارد الغاز بعيداً عن النزاع مع مصر، ويعزز استقرار المنطقة. كما أن عودة الاستقرار النسبي في ليبيا قد يفتح المجال أمام تعاون ثنائي في قطاع الطاقة، يسهم في تقليص التوترات المتعلقة بالحدود البحرية وإدارة الخلافات بآلية أكثر تنظيماً.

ورغم استمرار الخلافات حول تفسير قانون البحار، فإن النزاع الأساسي يظل بين تركيا من جهة، واليونان وقبرص من جهة أخرى. وفي هذا السياق، برزت مصر كطرف حذر؛ إذ حرصت في اتفاقها مع اليونان عام 2020 على مراعاة توازن حساس بين أنقرة وأثينا ونيقوسيا، ما يعكس إدراكها لأهمية إدارة الخلافات البحرية دون الدخول في صدام مباشر، مع الحفاظ على مصالحها الإقليمية.

إدارة أزمة الملف الليبي

منذ عام 2020، شكّلت العلاقات بين مصر وتركيا محوراً أساسياً في المشهد الليبي المعقد. ورغم اختلاف أولوياتهما—القاهرة ترفض الوجود العسكري التركي، وأنقرة تواصل دعم حكومة طرابلس—فقد دفع الانقسام الليبي الطرفين إلى إعادة تقييم استراتيجياتهما وفتح قنوات حوار مع أطراف كانوا يعدّون خصوماً سابقاً.

وفي إطار المصالح الاقتصادية، خصوصاً في مجالي الطاقة والبنية التحتية، وفّرت قاعدة لتقارب محدود بين البلدين، غير أن وجود قوى إقليمية ودولية مثل الإمارات وروسيا يزيد من تعقيد الأزمة. فالإمارات باتت تتبنى مقاربة أكثر توازناً بين الشرق والغرب، بينما توسع روسيا حضورها العسكري في الشرق، ما يثير مخاوف إقليمية ودولية تتجاوز ليبيا إلى أفريقيا وأوروبا.

وفي هذا السياق، تسعى القاهرة إلى منع أي تصعيد قد يهدد أمنها القومي ويمتد أثره إلى السودان، بينما تظهر تركيا ميلاً للتعاون مع جهود مصر لتوحيد المؤسسات الليبية ودفع مسار الدستور والانتخابات. ويُعد التفاهم بين القاهرة وأنقرة، خياراً استراتيجياً لتقليل مخاطر الانزلاق العسكري، وضمان حماية المصالح المشتركة، وتوجيه الصراع الليبي نحو تسوية سياسية أكثر استقراراً.

كما أدت الأزمة الليبية إلى تصعيد التوتر في العلاقات المصرية - التركية، خاصة بعد توقيع أنقرة لمذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية؛ الأولى تتعلق بترسيم الحدود البحرية، والثانية تشمل تقديم الدعم العسكري والتدريبي والاستشاري. وقد رأت القاهرة في هذه الخطوات عاملاً معقداً يهدد مصالحها الأمنية الوطنية، ما جعل التنسيق والتعاون مع تركيا ضرورة استراتيجية لإدارة التهديدات الإقليمية المتعلقة بـ ليبيا.

وتعتمد السياسة التركية في هذا السياق على مقاربة براغماتية واقعية، إذ تسعى إلى تعزيز التعاون الأمني واللوجستي مع مصر، بينما توفر القاهرة لأنقرة بوابة نفوذ إقليمي مهم. ويمتلك الطرفان، بفضل هذا التنسيق، أدوات ضغط فعّالة على أطراف النزاع في ليبيا، مما يفتح الطريق نحو التوصل إلى حلول عملية تساهم في استقرار الوضع الليبي على المدى الطويل.

منطقة القرن الإفريقي

يُشكل القرن الإفريقي منطقة استراتيجية محورية تتقاطع فيها مصالح مصر وتركيا، حيث يوفر التقارب بينهما فرصة لتعزيز الاستقرار وتوسيع النفوذ الإقليمي، ورغم التعقيدات الجيوسياسية

السائدة. تبرز إثيوبيا كعنصر رئيس في المشهد، إذ تتصاعد خلافاتها مع القاهرة حول مياه النيل وسد النهضة، بينما تحافظ أنقرة على علاقات متينة مع أديس أبابا، ما يمنحها إمكانيات للوساطة إذا نجحت في توظيف علاقتها مع مصر لبناء ثقة متبادلة بين الأطراف.

وقد برز دور تركيا مؤخراً كوسيط، من خلال نقل رسائل متبادلة بين القاهرة وأديس أبابا في محاولات للتوصل إلى حل لأزمة سد النهضة. إلى جانب ذلك، يشكل إقليم أرض الصومال نقطة خلاف رئيسية، نظراً لدعم إثيوبيا القوي لانفصال الإقليم، وما يترتب على ذلك من تهديد للمصالح المصرية في المنطقة.

وقد عززت القاهرة من تحركاتها العسكرية في المنطقة، شملت نقل معدات عسكرية وطائرات محملة بأسلحة إلى مطار مقديشو، إلى جانب تنسيقها مع تركيا عبر قطع بحرية مشتركة متجهة نحو السواحل الصومالية، في إطار التعاون العسكري الاستراتيجي بين البلدين. وتحمل هذه التحركات رسائل متعددة، **أولها** لإثيوبيا بشأن رفض أي إجراءات أحادية في إدارة سد النهضة، **وثانيها** للإمارات التي تعمل على مد النفوذ الإثيوبي نحو البحر الأحمر، مع التأكيد على المصلحة المشتركة لمصر وتركيا في الحفاظ على وحدة الصومال ورفض مشاريع الانفصال. وتركيا، وبفضل علاقاتها مع كل من إثيوبيا والصومال، تميل للوساطة بين الأطراف، وقد استضافت بالفعل جولتي مفاوضات، بينما تركز مصر على دعم مقدرات الصومال عسكرياً وأمنياً لمواجهة التمدد الإثيوبي، إضافة إلى التعاون في مكافحة جماعة الشباب.

وتفاقمت التحديات الإقليمية مع توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال في يناير 2024، والتي أعادت رسم التوازنات الإقليمية بشكل قد يضر بالمصالح المصرية. ونتيجة لذلك، عززت القاهرة تعاونها مع الصومال، فيما استغلت تركيا علاقاتها مع الطرفين للقيام بدور الوساطة. ويسهم التقارب المصري – التركي في منع أي اعتراف محتمل باستقلال الإقليم، ما يحافظ على المصالح

المصرية الاستراتيجية ويحد من تمدد إثيوبيا نحو البحر الأحمر، مؤكدًا أهمية التعاون الثنائي في إدارة ملفات القرن الإفريقي المعقدة.

أما في السودان، فيتجلى التنسيق المصري-التركي عبر مقاربتين مختلفتين: القاهرة تركز على البعد الأمني والسياسي لحماية حدودها، بينما توظف أنقرة أدواتها الاقتصادية والعسكرية لتعزيز نفوذها. وهذا التنوع في الأدوات يعكس مرونة في إدارة الأزمات، ويعزز فرص تحقيق استقرار نسبي.

وبصورة عامة، يمثل التقارب المصري - التركي في القرن الإفريقي نموذجاً لدبلوماسية براغماتية تتجاوز الخلافات التاريخية لصالح المصالح المشتركة. وغير أن استمراريته مرهونة بقدرة الطرفين على موازنة مصالحهما أمام تنافس القوى الدولية وهشاشة أوضاع دول المنطقة.

الملف السوري

أحدث سقوط نظام الأسد وصعود قوى المعارضة، بقيادة هيئة تحرير الشام، تحولات جوهرية في مواقف مصر وتركيا تجاه الأزمة السورية. بالنسبة للقاهرة، يشكل وصول قوى إسلامية إلى السلطة تهديداً أيديولوجياً وأمنياً، ما دفعها إلى اتباع نهج حذر يقتصر على اتصالات محدودة دون انخراط مباشر، حرصاً على حماية مصالحها الإقليمية ومنع انعكاسات سلبية على الداخل.

وفي المقابل، رأت أنقرة في التغير فرصة استراتيجية لتعزيز نفوذها، فسارعت إلى الانفتاح على دمشق وبناء شراكات سياسية واقتصادية وعسكرية امنية، رغم العقبات المرتبطة بالعقوبات الدولية والانقسامات الداخلية والتنافس الإقليمي، إضافة إلى التوتر مع إسرائيل.

أما على مستوى العلاقات الثنائية، فقد شكّل الملف السوري ساحة للتقارب النسبي بين القاهرة وأنقرة، حيث يسعى الطرفان إلى تسوية سياسية شاملة تضمن وحدة الأراضي السورية. وقد انعكس ذلك في تراجع حدة الانتقادات المصرية للوجود العسكري التركي شمال سوريا، وإن بقيت القاهرة تستخدمه كورقة ضغط في تعاملها مع أنقرة.

وبذلك، يغدو الملف السوري نقطة التقاء مصالح رغم اختلاف المنطلقات: تركيا تهدف إلى ترسيخ نفوذها، بينما تسعى مصر إلى منع تمدد القوى الإسلامية وضمان الاستقرار الإقليمي. ورغم محدودية هذا التقارب، فإنه يفتح المجال لتعاون أوسع في إدارة أزمات المنطقة ضمن إطار من التنافس والحذر المتبادل.

الحرب على قطاع غزة

يمثل التقارب بين مصر وتركيا محوراً رئيسياً في الجهود الإقليمية والدولية الرامية لإنهاء الحرب في قطاع غزة، حيث يمنح تعاونهما زخماً أكبر لمسار الوساطة. فـ مصر، بثقلها الإقليمي وصلاتها المباشرة مع إسرائيل وحركة حماس، بينما تركيا، بحضورها الدولي وعلاقاتها المتوازنة مع الفصائل الفلسطينية، يشكلان معاً قوة دفع دبلوماسية قادرة على التأثير في الأطراف كافة. والمبادرات المتداولة حاليًا المتعلقة بإنهاء الحرب، تشمل الترتيبات الأمنية في القطاع، إعادة الإعمار، وضبط ملف السلاح، مع ضمانات رقابية من الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، يُمنح لـ مصر وتركيا دور الضامنين الرئيسيين، بما يعزز الثقة ويحول دون أي انتكاسات إنسانية أو أمنية.

وبذلك، يتجاوز التنسيق المصري - التركي البعد الثنائي ليشكل أداة إقليمية لإدارة أزمات المنطقة، حيث يضع الحرب في قطاع غزة ضمن إطار تسوية سياسية أوسع، ويعزز موقع البلدين كفاعلين محوريين في صياغة التوازنات الإقليمية، ومجابهة محاولات بعض دول المنطقة، وفي مقدمتها الإمارات، التأثير في مسار الحرب على قطاع غزة، إلى جانب السعي لتقييد التمدد الإسرائيلي الذي يتسم باندفاع غير محسوب في فلسطين ولبنان وسوريا.

الخلاصـــة

تشير التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، إلى أنها شكّلت دافعًا قويًا لكل من مصر وتركيا، لإعادة تقييم سياساتهما الخارجية، وإعادة ترتيب أولوياتهما في المنطقة بما يتلاءم مع حجم التحديات

والمصالح المشتركة. " **ومع امتلاك الطرفين أوراق ضغط مؤثرة على مسار الأزمات والنزاعات، فإن تقاربهما لا ينطوي على أي خسارة، بل يفتح أمامهما آفاقًا أوسع للتعاون، ويمنحهما موقعًا أكثر تأثيرًا في المعادلات الإقليمية ".**

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى العلاقات المصرية - التركية اليوم باعتبارها تمر بمرحلة إعادة تموضع نوعي، حيث انتقلت من صدام طويل الأمد إلى مسار أكثر واقعية وبراغماتية يقوم على التنسيق والحوار. وقد عكست اللقاءات المباشرة بين الرئيسين، والاتصالات الدبلوماسية المكثفة، رغبة متبادلة في تجاوز الخلافات وتعزيز الثقة. كما ظهر هذا التحول جليًا في التعاون حول ملفات حساسة مثل القرن الإفريقي، والجهود المشتركة لاحتواء الحرب في قطاع غزة، إلى جانب غياب التصريحات العدائية التي ميّزت الماضي.

ومع ذلك، فإن تجاوز حالة التنافس لا يزال رهنًا بقدرة البلدين على إدارة الملفات الشائكة، وعلى رأسها الأزمة الليبية وقضية ترسيم الحدود البحرية، غير أن المؤشرات الحالية تدل على استعداد أكبر للتعامل مع هذه القضايا بمنهج أكثر مرونة وتوازن.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info